



والمنتهية باليوم الأسود، يوم 7/7/1994م، بكامل إحتلال أراضي دولة الجنوب، يوم سقوط دولتنا في براثن هذا الإحتلال العسكري، والمتمتامي وحتى اللحظة بإعتباره إحتلال عسكري قبلي همجي إستيطاني، والذي قد أكل الأخضر واليابس في بلادنا، والذي به قد أنتهكت الأرض والعرض وكل شئ في الجنوب، ومندو ذلك الحين، لم تبرز على الأرض إطلاقاً إلما وثيقة واحدة في 21 مايو 1994م، وهي وماقد جاءت بعد 27 يوماً من الحرب، أقربت إعادة إعلان دولتنا، دولة الجنوب، الدولة المستقلة وذات السيادة، إنطلاقاً من لفقرة لقانون إستناداً، تحديداً أي، 1969م لعام الدولية الاتفاقية من "أ"؛ والمعاهدات الدولية المصدق عليه من قبل الأمم المتحدة عام 1969 المادة 60 فقرة (أ) والتي تعطي الحق إذا خرج احد الأطراف عن ما اتفق عليه " " تعتبر المعاهدة قد أسقطت، " وهو وماقد كان نتيجة طبيعية لخروج نظام صنعاء على وما تم الإتفاق عليه، وإعلان نظام صنعاء الحرب على الطرف الأخر موقع الإتفاقية معه، كما إن مجلس الأمن لم يلغي وقرار إعادة إعلان دولة الجنوب إطلاقاً، هذا إن لم نقل ولم يدين مجلس الأمن ذلك وحتى اللحظة، وما تعليق تنفيذ القرارين 931-924 والصادرين عن مجلس الأمن الدولي، إلما وإرتباط ذلك في أمور يبدو أنها كانت قد أرتبطت في أولويات وأجندات، نجدها اليوم بأنها وتقترب في الضرورة، " ومراجعة وكل الأمور العالقة في زعزعة الأمن والسلم العالمي، وهي المهمة الأساسية المناطقية بالمشربية الدولية في إرساءها.

وهذا هو بالضبط وماقد افكره نظام " صنعاء في كسب الوقت وليس فقط في إخفائه، بل والإسراع، وكأنه قد كى ف الأمور وكلها في دولة الجنوب ولصالحه، مستخدماً شتى الأساليب والوسائل والطرق، مفتكراً لنفسه بأنه وكأنه قد أشتري دولة الجنوب وأبناءها من سوق النخاسة، رامياً عرض الحائط وبكل قرارات

الشرعية الدولية والمتخذة بتلك الحرب، والتي قد أهلت نظام  
صنعاء وبإجتياح كل دولة الجنوب، وهو ومالم يكن وليحدث  
كذلك، ولما في أي زمان أو مكان في هذا العالم، إلا وبوهم حكام  
نظام صنعاء، والمفتكرين في خيالاتهم أيضاً وكجانب إحتياطي  
لهم، وأنه وإذا لم يحصلوا على هكذا صكوك من سوق النخاسة  
لذلك، فربما يكونوا قد أتكأوا، وهذا وكما يبدو لي وبفكرهم هم أي  
حكام نظام صنعاء، بأن الحزب الإشتراكي وطبعاً بعد المنفي القسري  
لقيادته الجنوبية والموقعة معهم وإتفاقية ما تسمى بالوحدة ،  
وخاصة وممن يؤكدون به وعلى الدوام بأنه شريكهم في وحدتهم  
هذه اليمينية اليمينية، أي وأن هكذا توثيق لوحدة، وحسب الكلام  
المعتاد الشمالية الشمالية، أي بين اليمن الأعلى واليمن الأسفل، هي  
التي وستعطيهم هكذا صكوك في شراء دولة الجنوب وأبناءها،  
بالرغم من أنني ولربما لا أقصد وكل أبناء اليمن الأسفل، وهو  
وماقد أشار بذلك الكثيرون ومن قبلي ، خاصة وممن وقد تقدموا  
وللكثير من الأحزاب والعناصر والشخصيات اليمينية المقدرة  
لوضعنا والداعمة لحق الجنوب في تقرير مصيره، خالص الشكر  
والتقدير، وتسجيل □ تقديرهم، وتقدير كل جنوبي للموقف  
البطولي الشجاع للأستاذ الكبير عبدالمه سلام الحكيمي، رجل  
الدولة من الطراز الأول صاحب الموقف في مناصرة حق تقرير  
المصير للشعب الجنوبي بل ومساندته، علماً بأنه وقد قام أيضاً  
عميد أسرة □ آل الحكيمي في قرابة منتصف القرن العشرين، أي من  
سابق في مدينة كاردف بالمملكة المتحدة، بفتح مكتب وللجمعية  
العدنية بحينها، بل وكان ممثلاً هناك، فتاريخ البشر وفكرهم هو

الذي وعلى الدوام يخلق الرجال ويؤكد في الموقف بل ويتأكد وعلى الدوام، فتحياتي الشخصية لهذا البطل المغوار.

أما فيما يخص هؤلاء الحكام لنظام صنعاء، والعالمين مع دولة الجنوب بجرائم الحرب، فتبقى القضية معهم وعالقة، كون المسألة وحتى اللحظة لم يوقعوا بها أية إتفاقيات أخرى، أكانت بالهدنة، أو في فض الأشتباك، أو وحتى والإعتراف بواقع الإحتلال، مع أي من زعماء الجنوب السياسيين، ومع ممن وقعوا معهم إتفاقية إعلان مشروع ما تسمى بالوحدة، فيعني ذلك بأن وكل الأمور تبقى عالقة ومرتبطة بالعدوان والحرب، ويبقى الوضع هو وضع إحتلال ليس إلما، وهو وما يعنى بأن كل تصرفات نظام صنعاء وفي أي شبر من أرض الجنوب هو غير شرعي، وهذا هو أصلاً وما ينطبق وعلى كل المتصرفات، أي تصرفات سلطات الإحتلال، وفي كل مناخي الحياة المعيشية المعاشة في وجه أبناء الجنوب، كونها تظل تصرفات تجاه أسرى حرب وفقط، بل ولما غير، فأرضنا محتلة، ونحن عبارة عن أسرى حرب. وخواتم مباركة.

د. فاروق

حمة زه

05 2007

[dr.farook@yemen.net.ye](mailto:dr.farook@yemen.net.ye)